

## النخبة الثورية وإشكالية السلطة في المؤسسات الانتقالية للدولة

الجزائرية 1962/1956

د. أحمد مسعود سيد علي

قسم التاريخ

جامعة المسيلة

### الملخص باللغة العربية:

تشكل هذه الدراسة محاولة لقراءة متأنية لإشكالية السلطة التي طرحتها النخبة الثورية زمن حرب التحرير الجزائرية 1962/1954 ضمن المؤسسات الانتقالية للدولة الجزائرية كما حددتها موثائق الثورة، سواء مؤتمر الصومام في أديباته، وما تمخض عنه من نشوء لجنة التنسيق والتنفيذ كهيئة تنفيذية، والمجلس الوطني للثورة الجزائرية كهيكل برلماني احتكم إليه الخصماء طيلة مدة الثورة للتموقع داخل هيئات الثورة.

وهي أي هذه الدراسة تنشد رصد البصمات التي تركها هؤلاء وأولئك عبر سلسلة المناقشات التي كان يسجلها المجلس الوطني للثورة، والتي كانت تخص مصير الكفاح المسلح والثورة برمتها، وطبيعة المؤسسات الانتقالية للدولة الجزائرية المنشودة، والتي كانت أيضا تتخذ في الكثير من الأحيان طابعا سجاليا، للعديد من القضايا والمسائل المتعلقة بالثورة ومشروع الدولة المراد بعثها، طابعا سجاليا أسس في تقديرنا لخطاب وثقافة ديمقراطية رغم الظروف التي كانت تمر بها الثورة، شكلت في حد ذاتها خريطة أولية للعملية السياسية وطبيعة اللعبة السياسية في الجزائر المستقلة.

### الملخص باللغة الفرنسية:

.Cette étude constitue une tentative de lecture lente du problème du pouvoir qui a été posé par l'élite révolutionnaire durant la révolution algérienne 1954/1962 au sein de diverses institutions transitoires de l'état algérien. Elle est telle qu'elle fut déterminée dans les chartes de la révolution que se soit au congrès de la soumission de ses chartes et de se qu'il

est résolu telle que le C.C.E autant que instance exécutive , est le C.N.R.A. comme une instance parlementaire et d' arbitrage durant toute la durée de la révolution ; ce qui fait de lui une instance de la course au pouvoir .

une etude qui vise à suivre les empreintes laissées par ceux-ci et ceux qui à travers une série de discussions qui ont été enregistrés par le Conseil national de la Révolution, et qui appartenait au sort de la lutte armée et toute la révolution, et la nature des institutions de la transition de l'état désiré algérienne, qui a également pris beaucoup de fois le caractère Sjalaa, pour beaucoup les questions concernant la révolution et le projet de l'État pour être envoyés, le caractère Sjalaa fondée en appréciation pour le discours et la culture de la démocratie, en dépit des conditions qui ont été expérimentés par la Révolution, a été formé dans le même plan préliminaire pour le processus politique et de la nature du jeu politique dans la Algérie independent.

## I- المجلس الوطني للثورة أوت 1961، وبروز قضية المكتب

السياسي:

### 1-1- خطاب إثبات الذات ونفي الآخر:

بدا واضحا عشية دورة أوت 1961، أن أوضاع الثورة تنظيما كانت تسير نحو التصدع وهو ما صرح به بعض المؤتمرين جهارا وحذروا من مغبة تحويل السجل الكلامي إلى خارج أشغال المجلس بما يعني انفلات الوضع واللجوء إلى حلول غير شرعية<sup>1</sup>.

إن الشواهد في هذا الصدد كثيرة بحيث يكفي العودة إلى مناقشات المجلس الوطني للثورة في اجتماعه بطرابلس بين 09/27/أوت 1961، ذلك أن ظروف انعقاد أشغال هذا الأخير جاءت عشية احتدام الصراع بين هيئة الأركان العامة والحكومة المؤقتة، لأجل ذلك فإن الجلسات الأولى من الأشغال والتي عادة ما

مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية مجلة دورية دولية محكمة

كانت تخصص لاستعراض تقرير السياسة العامة للحكومة المؤقتة وحصيلة نشاط مختلف وزارات الحكومة المؤقتة منذ الدورة الأخيرة للمجلس أي في جانفي 1960 إلى غاية أوت 1961، عادة ما كانت تشهد هذه الجلسات طابعا روتينيا وتشهد غيابا للعديد من أعضاء المجلس. لكن لما تعلق الأمر بالنقاش العام وتم طرح القضايا الشائكة أخذ طابع النقاش يسير بطريقة -بدأت لنا عبر القراءة المتأنية لجل التقرير- عفوية نحو اقتناع كل المؤتمرين بشلل أجهزة الثورة، فلا الحكومة المؤقتة كانت تشكل فريقا منسجما بما أن طاقمها كان يدين بالولاء للوزير الوصي على وزارته، فالوزارات لم تكن تشكل مؤسسات تنسق العمل بين بعضها البعض بل كانت كل وزارة تسير وفق هوى ورؤى المسئول الأول عنها<sup>2</sup>، ولا قادة الولايات كانوا متحررين من الانتماءات الضيقة، فالولاية الأولى والخامسة كانت تعلن ولاءها لبوصوف أم الثانية فكانت تدين بالولاء لبن طوبال، والثالثة لكريم أم الرابعة فكانت مشبوهة بالانتماء إلى كريم منذ اجتماع عقداء الداخل في ديسمبر 1958، من جهتها كانت الفيدراليات الثلاث تابعة لتنظيمها لوزارة الداخلية محل رهان بين هيئة الأركان العامة والحكومة المؤقتة.

والحالة هذه فإن طابع السجال البرلماني الذي ميز جلسات أشغال دورة أوت 1961، حول جل القضايا التي سجلها المجلس كان يتجه صوب هدم وتقزيم كل الانجازات التي حققتها الثورة إلى ذلكم الحين، فالمناقشات كانت تركز على نفي الآخر وتجريمه والتأكيد على أدائه السلبي وتثبيت الأنا في شكل نرجسي ينم عن طموح جارف لتولي زمام الأمور دون تقديم بدائل عقلانية.

في تلك الأجواء السجالية بين المؤتمرين أو بالأحرى بين قيادة الأركان العامة وبين كريم وبن طوبال وبوصوف انطلقت النقاشات العامة حول العلل الحقيقية التي شلت أجهزة الثورة، وهل بالفعل كانت أجهزة الثورة عاطلة أم أن المسألة كانت متعلقة بأشخاص فشلوا في تأدية مهامهم الثورية ولم يكونوا في مستوى المسؤولية التي خولت لهم.

## -2-1- لجنة رابعة لمعاينة تشكيل المكتب السياسي:

لقد أخذت المناقشات العامة التي خاض فيها المؤتمرون في دورة أوت 1961، من جلسة 17 إلى 21 أوت 1961، طابعا سجاليا انطلق من تقييم حصيلة نشاط الحكومة المؤقتة طيلة فترة الثمانية عشرة من جانفي 1960 إلى أوت 1961، وانتهى بالإقرار بشلل مؤسسات الثورة وضرورة استحداث هيكل جديد يشكل السلطة العليا للثورة في شكل مكتب سياسي يكون مقره بالداخل، ومنه خالص مكتب دورة أوت 1961، إلى تعيين لجنة رباعية أوكلت لها مهمة دراسة طبيعة هذه الهيئة الجديدة وصلاحياتها وعلاقتها بباقي أجهزة الثورة بالخارج، هذا وقد تشكلت اللجنة من السادة: <sup>3</sup> نورالدين بن سالم مسئول فيدرالية جبهة التحرير الوطني بالمغرب

- كريم بلقاسم، علي منجلي، لخضر بن طوبال، سعد دحلب

وبعد مشاورات طالت كل المؤتمرين بخصوص قضية استحداث مكتب سياسي خلصت اللجنة إلى عرض التقرير التالي: <sup>4</sup>

- يخضع لسلطة المكتب السياسي كل من: وزارة التسليح والاتصالات العامة. وزارة المالية.

وزارة الشؤون الاجتماعية، الفيدراليات الثلاث التابعة لجبهة التحرير الوطني بتونس والمغرب وفرنسا.

- المنظمات الجماهيرية اتحاد العام للعمال الجزائريين، الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين.

- قيادة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني تأخذ طابعها السياسي والعسكري في آن واحد، كما أن التعليمات والأموال الموجهة للداخل يجب أن تعبر عن طريق قيادة الأركان العامة.

علاقة المكتب السياسي بالداخل:

- يعمل على إرسال الإطارات إلى الداخل.

- العمل على بعث و تنظيم الولاية السادسة من جديد. <sup>5</sup>

- الإسراع في تقديم الدعم للولاية الثالثة.

## - إعادة ربط المنطقة الحرة بالعاصمة مع الولاية الرابعة.

وعليه فإن مقترح اللجنة الرباعية المكلفة بدراسة إمكانية استحداث مكتب سياسي جاء بطريقة لم تزد إلا في إثارة الكثير من الغموض الذي كان يسود بعض النصوص واللوائح التي كان يستصدرها المجلس الوطني، لأجل ذلك اعتبر العقيد علي كافي تقرير اللجنة الرباعية مدعاة للعبث وتبديد الوقت لأنها لم تلتزم بسير النقاش العام الذي خاضه المؤتمرين في المجلس الوطني للشورة منذ جلسة السابع عشر 17/أوت 1961، أي قرابة أسبوع، كما اتهم اللجنة الأنفة الذكر بالمصادرة على المطلوب والمراوغة، لأنها لم تفصل في مسألة استحداث لجنة عليا أو مكتب سياسي وحددت مهلة الدخول<sup>6</sup>.

الرائد عمر أو صديق من جهته اعتبر تقرير اللجنة خالي من روح المناقشات التي طرحها المجلس بما أنها لم تحدد مقر ومهلة للقيادة الجديدة المنشودة<sup>7</sup>.

**3-1- من محاولة تشكيل قيادة مزدوجة إلى تحديد مقر القيادة:**

لقد بدا واضحا أن أشغال دورة أوت 1961، للمجلس الوطني للشورة آلت إلى الانسداد بعد أن حاولت اللجنة الرباعية السابقة الذكر الالتفاف على مسألة استحداث قيادة عليا للشورة وتحديد مقرها رغم محاولتها تجاوز الشق الثاني من القضية أي دخول القيادة الجديدة، إلا أن المؤتمرين أصروا على ضرورة إعادة مناقشة القضية بمجدية وحزم، فكان من الطبيعي أن يتراجعا الخصمين فريق الحكومة المؤقتة الذي كان ضد إنشاء قيادة جديدة تعلوا على السلطة التنفيذية، وفريق هيئة الأركان الذي كان مع استحداث ذاك النوع من القيادة لكنه كان يتحایل على مناقشة مسألة تحديد مقرها، ومنه انتهى الطرفان إلى الاقتناع بضرورة قبول المبدأ ضميا وفي هذا الصدد جاء تدخل العقيد هوارى بومدين الذي دعا إلى مناقشة القضيتين معا في آن واحد أي مقر وطبيعة القيادة المراد استحداثها<sup>8</sup>، وعلى الرغم من دعوة رئيس الجلسة السيد عمر بوداود إلى ضرورة مناقشة المسألتان معا وحسم الموضوع<sup>9</sup>، إلا أن المؤتمرين في المجلس الوطني انقسموا إلى فريقين، فريق أقر بضرورة دمج القضيتين مع بعض أي استحداث مكتب سياسي وتحديد مقره وفريق أراد الفصل في المسألتين ومناقشة كل جزء على حدة والظاهر أن تخوفات

طرفا الصراع أي الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة وحساباتهما من قضية استحداث مكتب سياسي وتحديد مقره كانت جد واضحة خلال المناقشات وهي التي قد تفسر طبيعة السجال الذي وقع فيه المجلس دون الفصل في المسألة على الرغم من أنه كان قد استحدثت لجنة رباعية ناقشت القضية، لكننا رأينا كيف انتهى تقرير ذات اللجنة وكأن بها خضعت لتوجيهات طرفا الصراع، وبالرغم من ذلك فإن المجلس الوطني ظل كعادته يصادر على المطلوب ويمارس سياسة الهروب إلى الأمام وانتهى في الأخير إلى قبول الرأي الداعي لتجزئة المقترحين الخاصان بمناقشة مسألة استحداث مكتب سياسي وتحديد مقره ومهلة لدخوله بحيث أرجأ قضية مناقشة طبيعة وصلاحيات المكتب السياسي المنشود استحداثه إلى ما بعد الفصل في مسألة تحديد المقر.

#### 4-1- المجلس الوطني يميع قضية استحداث المكتب السياسي:

خلال جلسة الرابع والعشرين من شهر أوت 1961، للمجلس الوطني أي بعد أسبوع من المناقشات والجدال العقيم -1961/08/17-1961/08/24 انتهى المجلس الوطني للثورة إلى نقطة البداية التي انطلق منها بتاريخ السابع عشر من شهر أوت 1961، حيث تقرر استحداث لجنة رباعية أسندت لها مهمة الاعتكاف على إجراء مشاورات مع المؤتمرين للتقرير في مسألة استحداث مكتب سياسي نظيرا للحكومة المؤقتة وتحديد مقره، لكننا رأينا نتيجة التقرير الذي قدمته اللجنة مما جعل المؤتمرين يشككون في مصداقيتها ويعتبرون عملها أمرا عبثيا لأنها لم تلتزم بتوصية المجلس التي من خلالها استحدثت.

وفي جلسة الرابع والعشرين من شهر أوت تهاطل على مكتب دورة المجلس الوطني للثورة سيل من اللوائح التي تقدم بها المؤتمرين بخصوص مسألة استحداث مكتب سياسي وتحديد مقره، لوائح جعلت من مكتب الدورة يعلن تعذره عن دراستها كلها، لأجل ذلك دعا إلى ضرورة تشكيل لجنة تعتكف على دراستها ودمجها ضمن لائحة واحدة تحقق الإجماع، لكن المؤتمرين لم يكثرثوا إلى طلبه، فقام المكتب

على اثر ذلك يجمع كل المقترحات وأدجمها في ثلاثة حلول متباينة وأخضعها لعملية التصويت، مقترحات لخصها رئيس الجلسة السيد أوصديق في:<sup>10</sup>

- ضرورة دخول الحكومة المؤقتة وكل إطارات جيش وجبهة التحرير الوطني.

- بعض المقترحات حددت مهلة للدخول والبعض الآخر رفض تحديد المهلة.

- البعض الآخر أرجأ مسألة تحديد مهلة الدخول وطالب بإنشاء هيئة تنسيق بين الولايات في انتظار تحقيق مسألة الدخول.

لقد حاول السيد محمد الصديق بن يحي رئيس دورة المجلس الوطني للثورة الجزائرية إبراز التباين بين فريق الحكومة المؤقتة ومن تبعهم من المؤتمرين و هيئة الأركان العامة، ونفى أن يكون هذا الخلاف قائم حول قضية الدخول من حيث المبدأ أي دخول الحكومة المؤقتة وكل إطارات جيش وجبهة التحرير الوطني، ذلك أن الرفض المبدئي لهذه المسألة كان قد يسبب إحراجا كبيرا للفريق الذي يعلن عن نيته صراحة ويجعل منه محل شبهة كبرى بتخليه عن الالتزام بقرارات المجلس الوطني منذ دورة

ديسمبر 1959/جانفي 1960، وإنما أوضح أن مرد هذا التباين هو تكتيكي بين الفريقين حول النقطتين الأخيرتين المدرجتين في جملة اللوائح التي تقدم بها المؤتمرون أي تحديد مهلة للدخول من عدم تحديدها، أو رجاء المسألة إلى إشعار آخر ودعوة الولايات لتشكيل لجنة تنسيق بين الولايات<sup>11</sup>.

- ومنه دعا إلى عرض المقترح الخاص بتحديد مهلة للدخول على المؤتمرين وكانت نتائج عملية التصويت كالآتي:<sup>12</sup> 15 صوت بنعم 29 صوت لا، ثم قدم مكتب المجلس الوطني المقترح الداعي إلى استحداث قيادة مركزية أو مكتب سياسي بالداخل على المؤتمرين للتصويت عليه، لكن معارضة العقيد هوارى بومدين قائد هيئة الأركان العامة و لخضر بن طوبال والسيد بن يوسف ابن خدة الذين

اقترحوا إرجاء القضية في شكل توصية يستصدرها المجلس الوطني في نهاية أشغاله<sup>13</sup>، جعلت من هذا المقترح لا يشهد النور والغريب في أشغال دورة المجلس الوطني أن المؤتمرين أنفسهم أخذوا يميعون في القضايا التي كانوا قد كلفوا أنفسهم من قبل عناء مناقشتها في أجواء جدال عقيم وحاد دام طيلة أسبوع، إذ سرعاً ما أذعنوا لمقترح بن طوبال وهواري بومدين وابن خدة، بعد أن صوتوا لصالح عملية إرجاء قضية استحداث مكتب سياسي بالداخل، حيث جاءت نتائج التصويت كالآتي<sup>14</sup>: بنعم 26 صوت و صوت واحد ضد. مما يجعل عدد المصوتين: 27 مصوت.

إن ظاهرة تميع القضايا التي كان يطرحها المجلس الوطني للثورة لا يمكن تحديد آلياتها بشكل دقيق، فهي في أغلب الأحيان كانت تحاك خيوطها في كواليس المجلس، ويصعب على الباحث تتبعها من خلال المحاضر، ذلك أن هذه الأخيرة كانت تقيد من طرف كاتب تعينه في العادة مصالح وزارة التسليح و الاتصالات العامة الذي كان بدوره يقوم بتدوين المحاضر رفقة جهاز تسجيل الذي لم نجد له أثر في دور الأرشفة على الرغم من أن المحاضر كانت تختم بتقرير -محضر مراقبة- مراقبة يدونه كاتب الجلسة ذاته، بعد أن يقوم بمراقبة كل المحاضر المدونة في الدورة مع التسجيل الصوتي الذي كان هو أيضاً إلى جانب القاعة المخصصة لأشغال المجلس يقارن من خلاله ما سجل عبر جهاز التسجيل وما تم تدوينه.

ظلت إذا ظاهرة التميع والتناقضات التي كانت تسجلها المحاضر ظلت ظاهرة للباحث المتمعن فيها، ويكفي في هذا الصدد الاستشهاد بمسألة التصويت التي كانت تبرز مدى الاستهتار بالقوانين الداخلية للمجلس وعدم الاكتراث من جهة بالقضايا المصيرية التي كانت تطرح، ففي العملية الأولى التي تعلققت بالتصويت للمقترح الخاص بتحديد مهلة للدخول كان عدد المصوتين أربعة وأربعون مصوت وهو رقم لا يعكس عدد المشاركين في دورة أوت 1961، أما في العملية الثانية التي خصصت للتصويت لصالح إرجاء مسألة الدخول كان عدد المصوتين سبعة وعشرين، مما يوحي أن عدد لا بأس به من المؤتمرين يكون قد غادر الأشغال لفترة

مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية مجلة دورية دولية محكمة  
قصيرة أو أنه كان يتمتع عن التصويت، وبحساب عدد المشاركين في الدورة فإن عدد  
الذين غادروا قاعة الأشغال لفترة من الزمن أو امتنعوا عن التصويت هو بالضبط  
سبعة عشرة عضو<sup>15</sup>.

والظاهر أن فريقا الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة يكونا قد استغلا فترة خروج  
بعض المؤتمرين خارج القاعة المخصصة لأشغال الدورة أو امتناع البعض عن  
التصويت بفعل مرارة النقاشات وطابعها الروتيني القاتل والمنهك للأعصاب،  
ليقوما بعد ذلك الفريقين المتخاصمين بتمرير لائحة صوت لصالحها أقرت بضرورة  
إرجاء مناقشة مسألة الدخول في شكل توصية يستصدرها المجالس الوطني  
للثورة، وهو ما يفسر عودة الجدال العقيم والسجال بين المؤتمرين في الجلسة المسائية  
للرابع والعشرين من أوت 1961، حيث اعتبر بعض المؤتمرين أن المجلس الوطني  
غدا ينتهك سيادته بما أنه أخذ يكرس في سياسة تميع القضايا المصيرية للثورة  
وأعلنوا رفضهم إرجاء مناقشة قضية دخول قيادة الثورة بالداخل في شكل توصية  
يتولى المجلس الوطني إصدارها في نهاية الأشغال<sup>16</sup>.

#### 5-1- مكتب سياسي أم لجنة حرب:

حينها قرر مكتب المجلس الوطني تكليف لجنة خماسية، تشكلت من السادة: عمر  
بوداود، أحمد بومنجل، أحمد فرسيس، والرائد عمر أوصديق وعزا لدين،  
وكلفها بدراسة جميع المقترحات التي تقدم بها المؤتمرين وتكثيف التشاور معهم بغية  
تحقيق الإجماع<sup>17</sup>، وبعد مشاورات مكثفة وسريعة مع المؤتمرين خلصت اللجنة إلى  
:

- الإبقاء على قيادة موحدة والمتمثلة في الحكومة المؤقتة.
- توسيع صلاحية مكتب المجلس الوطني للثورة الجزائرية، وتحويله حق  
الفصل في النزاعات التي تحدث بين أعضاء الحكومة المؤقتة، وفي  
حال حدوث نزاع بين مكتب المجلس والحكومة المؤقتة يدعو  
المكتب، المجلس الوطني للثورة للاجتماع لحل النزاع.

- إنشاء لجنة حرب لتعزيز الكفاح المسلح بالداخل، تتشكل من وزير الداخلية، وزير التسليح والاتصالات العامة، قائد هيئة الأركان العامة ورئيس الحكومة<sup>18</sup>.

للهولة الأولى بدا واضحا أن بصمات هيئة الأركان العامة في التقرير الذي خلصت إليه اللجنة الخماسية التي كلفها المجلس الوطني لإجراء مشاورات مكثفة مع كل أعضاء المجلس واستصدار لائحة تحقق الإجماع، كانت جد واضحة، وهو الأمر الذي سجله بعض المؤتمرين حيث تسألوا عن مغزى وجود قائد هيئة الأركان العامة ضمن لجنة الحرب المراد إنشاؤها، بل اعتبر السيد بن يوسف ابن خدة هذه اللجنة استنساخ للجنة الوزارية الحرب المستحدثة نظريا منذ جانفي 1960، في مؤتمر طرابلس الأول للمجلس الوطني للثورة الجزائرية<sup>19</sup>.

شكلت إذا محاولة هيئة الأركان العامة لتثبيت نفسها عبر أطر تنظيمية استحدثتها الثورة في المجلس الوطني حينما سعت لوضع قدم قوي داخل المكتب السياسي المزمع إنشاؤه، محاولة رائدة ستعززها لاحقا في دورات المجلس الوطني وتلعب دور رئيس في تعطيل وشل مؤسسات الثورة بما يفتح المجال لفض كل النزعات التي جمعتها مع فريق الحكومة المؤقتة والولايات الرافضة لسياستها نحو الحلول القائمة على المواجهة خارج أدرج المجلس الوطني للثورة.

بعد مغادرة هيئة الأركان العامة لأشغال الدورة تعثرت أشغال دورة أوت 1961، ولم تستأنف إلا في اليوم الموالي أي بتاريخ 1961/08/26، حيث حاول مكتب الدورة الحسم في التقرير الذي أعدته اللجنة الرباعية بقيادة أحمد فرنسيس، لكن معارضة كريم بلقاسم ولخضر بن طوبال لقضية تواجد قائد هيئة الأركان العامة في اللجنة المزمع إنشاؤها، أخرت عملية الحسم في المسألة<sup>20</sup>، مما دفع بمكتب الدورة إلى طرح المقترح برمته للتصويت وكانت النتائج كالأتي<sup>21</sup>: عدد المصوتين: 24 عضو، المصوتون بنعم: 21، المصوتون ب: لا: 03

هكذا جاءت نتائج التصويت على المقترح الذي قدمته اللجنة الخماسية بقيادة أحمد فرنسيس، والذي أكد على الإبقاء على سلطة الحكومة المؤقتة، ووسع من صلاحية مكتب المجلس الوطني للشورة، كما أقر أيضا باستحداث لجنة حرب ضمت إلى جانب رئيس الحكومة المؤقتة، وزيرا الداخلية والتسليح والاتصالات العامة ووزير الداخلية بالإضافة إلى قائد هيئة الأركان العامة<sup>22</sup>.

## II- تصدع المجلس الوطني للشورة ماي/جوان 1962 وفشل قادة الداخل في مواجهة قيادة الثورة بالخارج:

جاءت ظروف انعقاد دورة المجلس الوطني للشورة 27 ماي/05/جوان 1960، جد مغايرة لتلك التي شهدتها الدورات السابقة، ذلك أنها لم تكن مبرجة من طرف الحكومة المؤقتة ولا مكتب المجلس الوطني للشورة الجزائرية، ولا حتى من ثلثي أعضائه الذين خضعوا في النهاية لتحالف بن بلة وهيئة الأركان العامة وضغطوا على الحكومة المؤقتة لبرجة دورة استثنائية للمجلس، علاوة على ذلك فإن ظروف هذه الدورة جاءت كمحصلة لحالة الانسداد التي شهدتها مؤسسة المجلس الوطني للشورة قبل ذلك منذ دورة أوت 1961، حيث انتهت بطريقة شبه رسمية إلى التعليق، على الرغم من أن أشغال الدورة تواصلت بطريقة سادها الكثير من الغموض واختتمت بإصدار بيان الاختتام، علاوة على ذلك أن ذات الدورة السابقة الذكر كانت قد شهدت خرق لسيادة المجلس بطريقة تنم عن عدم الاكتراث من طرف المؤتمرين، بحيث تغيب عن الجلسات الختامية ما يقارب من نصف المشاركين في الدورة وعددهم أربعة وأربعون، فحينما غادر سبعة عشر عضو أشغال الدورة قبل اختتامها بثلاثة أيام ليلتحق بهم أعضاء هيئة الأركان بعد ذلك بيوم مما جعل عدد المتغيين عشرون عضوا، لكننا رأينا كيف أن المجلس غط الطرف عن ذلك ولم يتخذ أي إجراء تجاه هذا الخرق لقوانينه الداخلية، ولم تشر أيضا المحاضر من طرف مقرر الجلسة إلى ذلك، غادر أعضاء هيئة الأركان العامة إذا أشغال الدورة قبل نهايتها

بتاريخ 1961/08/25 معبرين عن تدمرهم من المآل الذي آلت اليه السلطة التشريعية للثورة و عجزهم عن تثبيت قائد هيئة الأركان العامة في لجنة الحرب المزمع إنشاؤها<sup>23</sup>، ولم يحسم المجلس الوطني في نهاية أشغاله بتاريخ 1961/08/27، في قضية استحداث مكتب سياسي ولا لجنة الحرب التي كان قد عرضها على ما تبقى من المؤتمرين وصوتوا لفائدة إنشائها وكما عرضتها اللجنة الخماسية المعينة من قبل المجلس بتاريخ 1961/08/24، لكن المجلس في النهاية لم يستصدر أي توصية أو اللائحة أشارت إلى نشوء اللجنة<sup>24</sup>.

لقد قفز المجلس الوطني على قراراته بشكل كان يدل على أن كلا الفريقين كانا يحضر لمواجهة خارج الأطر التنظيمية التي استحدثتها الثورة، واختتم أشغاله في ظروف سادها التوجس والخيفة، من جهتها انتقلت هيئة الأركان العامة بعد مغادرتها لأشغال دورة أوت إلى ألمانيا حيث المقر العام لفيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا<sup>25</sup>.

## 2-7 المناقشات الخاصة بطبيعة المكتب السياسي المنشود:

ظلت جل النقاشات التي خاضها المؤتمرين فيما يتعلق بالقيادة المراد استحداثها في شكل مكتب سياسي يتولى إدارة شؤون الجزائر المستقلة بعيد الإعلان عن نتائج الاستفتاء إلى انعقاد المؤتمر الوطني، تصب في تحديد تركيبته، صلاحيته وعلاقته بالحكومة المؤقتة و الولايات بالداخل، مما جعل أشغال الدورة تتحول كعادتها إلى حلبة صراع بين تحالف بن بلة وهيئة الأركان العامة والحكومة المؤقتة. لقد بدا واضحا أن هذا تحالف كان يريد تهميش أو على الأقل تقييد القادة الميدانيين للولايات<sup>26</sup> بالداخل من المؤسسات التي كان يعتزم مشروع برنامج جبهة التحرير الوطني استحداثها، لأجل ذلك فإن العناصر المحسوبة على هذا التحالف كانت ترفض توسيع مجالس الولايات<sup>27</sup>، بما أن مشروع البرنامج كان يقر بضرورة إجراء المكتب السياسي لمشاورات مع الولايات بغية انتخاب أعضاء المجلس الوطني<sup>28</sup>، من جهة أخرى طرحت قضية تواجد حزب جبهة التحرير

الوطني كهيكل تنظيمي بالداخل إلى جانب تنظيم الولايات التاريخية واقترح بن بلة ومهري مرحليا الإبقاء على سلطة هذا الأخيرة في المرحلة الأولى لاستحداث هيكل الدولة لأنها ستنصهر في النهاية داخل الحزب<sup>29</sup>.

هكذا بدا وضع المؤسسات الانتقالية للثورة عشية الاستقلال، كما أقر الملحق الثاني الذي حدد المهام الفورية لجهة التحرير الوطني ذلك أن هذه الأخيرة ظلت هي النظام أو الدولة في فترة الاحتلال، لكن بعد الاستقلال فإنها ستتحول إلى حزب، سيتولى إدارة شؤونه مكتب سياسي الذي يعمل بدوره على التحضير لانعقاد المؤتمر الوطني وانتخابات المجلس الوطني، أما عن الحكومة المؤقتة فإن مهمتها ستغدو أكثر فأكثر مؤقتة خلال المرحلة التي تلي الإعلان عن نتائج الاستفتاء، بما أنها ستتولى التحدث باسم الدولة الجزائرية مع الحكومة الفرنسية وستزول وظيفتها بميلاد المجلس الوطني<sup>30</sup>.

أما بخصوص تركيبة المكتب السياسي وعدد أعضائه فلقد اقترح بوضياف أن يكون ذا طابعا سياسيا وعسكريا في آن واحد وتحت إمرة قائد عسكري<sup>31</sup>، أما كريم فإنه أكد على القيادة جماعية وركز على أهليتها للحكم ودعا المجلس الوطني إلى تشكيل لجنة صبر آراء تعمل على استشارة المؤتمرين بخصوص أعضاء المكتب السياسي<sup>32</sup>.

آيت أحمد ركز على الجانب الديمقراطي في تشكيلة المكتب السياسي واعتبر الأمر بمثابة محك حقيقي لمصير الجماهير الشعبية التي ظلت متعلقة بالمشروع الثوري، لأجل ذلك دعا إلى ضرورة أن يكون التمثيل داخل المكتب تمثيل فعليا، وعليه اعتبر تمثيل عضو من كل ولاية أمر ضروريا فضلا عن بقية التنظيمات الجماهيرية<sup>33</sup>، بما يعني توسيع العضوية داخل المكتب السياسي لجميع الشرائح والفئات، وهو إذ اقترح ذلك فإنه علل ذلك بمهمة المكتب السياسي بناء على مشروع برنامج الجبهة وهي العمل لتحضير المؤتمر الوطني، والحالة هذه فإن انعقاد هذا الأخير سيكون تحصيل حاصل وتوزيع لجهود المكتب السياسي<sup>34</sup>.

تحالف بن بلة هيئة الأركان العامة ركز على ضرورة أن تكون القيادة الجديدة منسجمة ودع إلى ضرورة الاختصار على عدد محدود للعضوية في المكتب

السياسي بغية الحفاظ على انسجام أعضائه، واعتبر توسيع العضوية في تشكيلة المكتب السياسي بما يجعل منه جمعية مماثلة للمجلس الوطني للثورة في حال انضمام ممثلي الولايات والمنظمات الجماهيرية هو مدعاة للعبثية لأن هؤلاء سيتم استشارتهم إلى حين انعقاد المؤتمر الوطني ، فضلاً أن تمثيلهم لن يكون ذا أهمية كبرى بما أن القيادة الجديدة سيكون مقرها بالداخل<sup>35</sup>.

كما اقترح أن يقوم المجلس الوطني للثورة بعد تشكيله للمكتب السياسي أن يقوم بإحاطة هذا الأخير بأمانة عامة تنتخب من أعضاء المجلس الوطني للثورة تعمل في انتظار انعقاد المؤتمر الوطني على حل الخلافات بين المكتب السياسي والولايات بشأن توسيع مجالس هاته الأخيرة كما تحل المشاكل التنظيمية أيا كانت طبيعتها<sup>36</sup>.

أما العقيد هواري بو مد الدين فإنه أكد على ضرورة تحديد العضوية في المكتب السياسي ودعا إلى اختيار الشخصيات القوية التي تجعل من المكتب السياسي فريق قوي ومنسجماً ، كما طالب بتخويله السلطات المطلقة لتفادي تكرار التجارب الفاشلة للهيئات القيادية التي استحدثتها الثورة من قبل، الأمر الذي سيؤهله لمواجهة التحديات التي تفرضها مرحلة ما بعد الاستقلال بما في ذلك اتفاقية إيفيان<sup>37</sup>.

#### 4-7 لجنة سبر الآراء و الجولة الأخيرة في التنافس على السلطة داخل المجلس الوطني:

شكلت جلست أمسية الخامس من جوان 1962، آخر جلسة عقدها المجلس الوطني وفق القوانين الداخلية لجبهة التحرير الوطني، فبعد أن استشارة لجنة سبر الآراء جميع المؤتمرين لانتقاء قائمة تشكل المكتب السياسي تحظى بقبول ثلثي أعضاء المجلس الوطني أعلن رئيس اللجنة السيد محمد بن يحي نتائج عملية السبر التي قامت بها اللجنة:

- يعتبر المكتب السياسي القيادة جديدة و الوحيدة لجبهة التحرير الوطني بين دورتي المجلس الوطني للثورة و إلى غاية انعقاد المؤتمر الوطني.

- أغلبية المؤتمرين آثروا أن تكون تشكيلة المكتب السياسي محدودة العدد.

- أجمع المؤتمرون على تحديد أعضاء المكتب السياسي بسبعة شخصيات .

- حددت نهاية صيف 1962، كحد أقصى لانعقاد المؤتمر الوطني.

- أما فيما يخص القائمة التي حظيت بثلاثي أصوات المجلس فإن اللجنة فشلت في تحقيق ذلك.

وعليه فإن لجنة سبر الآراء أعلنت و هي تعرب عن تأسفها على فشلها في تأدية مهمتها بالنظر إلى أنها لم تتمكن من انتقاء قائمة تحظى بقبول ثلثي أعضاء المجلس، لأجل ذلك اقترحت على هذا الأخير، القيام مرة أخرى بتعيين لجنة ثانية دون الخوض في نقاش عام حول سبب فشل اللجنة.

إلى ذلكم الحين ظلت أشغال المجلس الوطني تكتسي طابعها العام القائم على السجال السفسطائي تارة واللفظ السياسي تارة أخرى والكولسة في أروقة القاعة المخصصة للأشغال تارية أخرى، لكن أن يتحول النقاش البرلماني إلى حالة الانسداد التي تجعل من غير الممكن مواصلة الأشغال فهذا الذي لم تسجله جل محاضر الدورات التي عقدها المجلس الوطني منذ تأسيسه، لكن يبدو أن ليلة الخامس من شهر جوان 1962، حملة معها تراكمات ومخلفات حرب التحرير برمتها لتحول حلبة المجلس الوطني من ساحة سجالية لأجل التنافس على السلطة إلى حلبة حقيقية استبدلت فيها لغة الحوار البرلماني إلى لغة ساقطة كانت تنذر بانفجار الوضع والمواجهة العسكرية الحاسمة بين فرقاء السلاح.

ويكفي للتدليل على ذلك تتبع ذات المحاضر و حالة التوتر التي ميزت اللغة المستعملة بين المؤتمرين بعد أن أعلنت اللجنة السابقة الذكر عن فشلها، بحيث تبنى البعض طرح اللجنة القاضي بعدم فتح نقاش عام حول أسباب فشلها والاقتصار على تقديم تقرير مفصل للجنة ثانية ستكون بذات المهمة كي يتسنى لها تجاوز العقبات التي حالت دون نجاح اللجنة الأولى<sup>38</sup>. من جهة أخرى كانت عملية فتح النقاش العام بالنسبة للفريق الأول وهو المحسوب على الحكومة المؤقتة كانت تعني

إبراز كل المآخذ والضغائن المتراكمة طوال سنوات الحرب كما أن البوح بأسرار اللجنة أي الكشف عن القائمة التي حظيت بأغلبية دون تحقيقها لثلاثي المصوتين قد يعطي الفرصة لعناصر هذه القائمة حق الرد وبالتالي فإن أشغال المجلس ستحترق القانون الداخلي للمجلس الذي ينص على أن الاقتراع يكون بالنسبة للأشخاص سرياً، علاوة على ذلك فإن البوح بالقائمة أمام المجلس سيجعل من هذا الأخيرة تعتقد في نفسها قيادة جديدة حتى ولو لم تحصل على ثلثي الناخبين<sup>39</sup>.

فحين اعتبر تحالف بن بلة هيئة الأركان العامة استحداث لجنة ثانية قبل فتح نقاش عام حول أسباب فشل اللجنة الأولى هو مدعاة للعبثية واستهتار بسيادة المجلس الذي هو مؤهل سلفاً لطرح جميع القضايا التي يراه ضرورة للسير الحسن لأشغاله حتى وإن تعلق الأمر بالأشخاص<sup>40</sup>، كما ركز على ضرورة أن تقوم اللجنة بالكشف عن القائمة<sup>41</sup> التي كادت أن تحصل على ثلثي الناخبين واعتبر الأمر لا يمس بالعرف الذي جرت عليه أشغال دورات المجلس الوطني للثورة حينما يتم الإعلان عن القائمة التي حظيت بالقبول النسبي<sup>42</sup>.

وفي أثناء اعتزام مكتب المجلس الوطني تنظيم عملية تصويت بغية تحديد عمل لجنة سير الآراء المعترزم انتخابها ثانية هل يتوقف على مناقشة النقطة الخامسة من تقرير اللجنة السابقة الذكر أي تشكيلة المكتب السياسي أو تعيد مناقشة كل النقاط دفعة واحدة بما أن الفريق الأول فشل في مهمته؟<sup>43</sup>.

في ذلك الحين أثار العقيد طاهر زيري قضية اعتزامه التصويت بثلاثة وكالات - باسم الرواد عمار ملاح، محمد صالح يحياوي، إسماعيل مصطفى محفوظ - ادعى أنه مفوض من مجلس الولاية الأولى<sup>44</sup>، مما يخوله أربعة أصوات فكان رد رئيس الحكومة المؤقتة سريعا وغير معترف بالحق المزعوم لقائد الولاية الأولى كما ذكره بأن الحكومة المؤقتة قبل انطلاق أشغال الدورة راجعت الوكالات وقدمتها لمكتب الدورة، علاوة على ذلك فإن نظام الوكالات جرت العادة أن يتم الفصل فيه قبل انطلاق أشغال الدورة لأنها كانت تودع مكتوبة لدى مكتب المجلس الوطني بعد أن يتسلمها من الحكومة المؤقتة، وأكد أن زيري لا يمتلك إلا صوتا واحدا<sup>45</sup>،

وعلى الرغم من أن قائد الولاية الأولى حاول إضفاء الشرعية على الوكالات المزعومة على اعتبار أنه كان مكلف من طرف الحكومة المؤقتة بتنصيب مجلسها الجديد، فإن بن طوبال اعتبر الممثلين المعينين من طرف زيري لم يحصلوا بعد على اعتماد الحكومة المؤقتة<sup>46</sup>.

ولأجل الفصل في تلك المسألة النظامية والحفاظ على استمرارية أشغال الدورة، استفسر رئيس مكتب المجلس الوطني لدى رئيس الحكومة المؤقتة هل توجد بحوزة هذه الأخيرة الوكالات المزعومة من طرف قائد الولاية الأولى فكان رد بن خدة بالنفي<sup>47</sup>.

حينها تدخل بن بلة بأسلوب متوترا وأعلن مساندته لقائد الولاية الأولى وهو إذ فعل ذلك فإنه ناور<sup>48</sup> لأجل انضمام قادة الولاية الأولى إلى تحالفه ضد الحكومة المؤقتة، فاعتبر رئيس الحكومة المؤقتة موقف بلة هذا ينم عن مناورة خرج بها عن إجماع فريق الحكومة المؤقتة الذي هو جزء منها بما أنه نائب الرئيس، حينها اشتط بن بلة غضبا وقام بشتم رئيس الحكومة المؤقتة، فقام بن خدة على اثر ذلك بمغادرة أشغال الدورة ثم لحق به بعض فريق الحكومة المؤقتة جاعلين من دورة المجلس معلقة لأجل غير مسمى....

كان من الطبيعي إذا أن تنتهي أشغال الدورة إلى ما انتهت إليه، في الجولة الأخيرة التي سجلت على حلبة المجلس، بحيث كان كل صوت حدير بتحقيق الفوز على الخصم لأجل ذلك طرحت مسألة توسيع العضوية في المجلس الوطني كما رأينا سابقا، وفي أثناء المناقشات لاحظنا سابقا أيضا كيف استفسر محمد رونية عن الولاية السادسة عن أحقيته في التصويت باسم الوكالات الأربع التي كان يمتلكها ونبه مكتب المجلس أنه قدمها قبل بداية الأشغال، كان حريا بقائد الولاية الأولى أن يتدخل حينها أسوة بممثل الولاية السادسة الذي أكد مكتب المجلس الوطني أحقيته للتصويت باسم مجلس ولايته، مما يجعل موقف طاهر زيري يشوبه الكثير من الريبة فلو كان يمتلك الوكالات فعلا ل طرح القضية في بداية الأشغال، والظاهر أن هذا الأخير يكون قد استدرج في أروقة المجلس الوطني من طرف تحالف بن بلة وهيئة الأركان العامة في أثناء عملية الاستشارات التي كانت

تقوم بها لجنة سبر الآراء، وزج به في مغامرة مع مكتب المجلس الوطني كانت نتائجها ستعزز من حضور تحالف بن بلة هيئة الأركان في كلتا الحالتين، بحيث إذ اعتمدت وكالات قائد الولاية الأولى فإن الأصوات المعترف بها ستضعف من حظوظ مجموعة بن بلة، وفي حال تعذر الأمر فإن الأمر سينتهي بشلل أشغال الدورة والحيلولة دون تمكن فريق الحكومة المؤقتة الذي كان سيحظى بالأغلبية النسبية، أغلبية كان بإمكانها أن تكرر و تأسس لشرعية ثانية لفريق الحكومة المؤقتة، وسيكون من الصعوبة بمكان في إستراتيجية تحالف بن بلة وهيئة الأركان تقويضها .

لقد كانت المعركة الفاصلة بين الحكومة المؤقتة وتحالف بن بلة وهيئة الأركان تتطلب تحقيق ثلثي أصوات الناجحين من أعضاء المجلس الوطني لأجل ذلك فإنه في أثناء بداية الاستشارات التي نظمتها لجنة سبر الآراء شهدت الأروقة المحاذية للقاعة المخصص لدورة طرابلس الأخيرة، شهدت تشنج كبير بين المؤقرين جراء الكولسة التي كان يقوم بها طرفا الصراع وبيدوا أن تحالف بن بلة وهيئة الأركان العامة كان الأكثر اندفاعا وعدوانية في هذا الاتجاه لحسم الموقف لصالحه بالظفر بأغلبية الثلثين أي 45/صوت وهو ما لم يحققه منذ انطلاق أشغال الدورة ، والشواهد في ذلك غير بعيدة بحيث رأينا سابقا أن المجلس الوطني كان قد نظم قبل الحادثة التي فحرت الدورة ثلاث انتخابات عدا تلك التي حقق فيه المصوتون الإجماع حينما تعلق الأمر بالتصويت لصالح إقرار مشروع برنامج جبهة التحرير الوطني، أما في الانتخابات التي خصصت بداية من الجلسة الثانية بتاريخ 1962/05/27، فإن الأغلبية النسبية كانت دائما لصالح الحكومة المؤقتة سواء لما تعلق الأمر باستبدال مكتب المجلس الوطني حيث حققت فريق الحكومة المؤقتة 38 صوت أما تحالف بن بلة وهيئة الأركان العامة 29 صوت، وفي انتخابات الخاصة بإدراج قضايا إضافية إلى جدول الأعمال سجل 39 لصالح الحكومة المؤقتة و 28 صوت لهيئة الأركان العامة.

وعلى الرغم من الأغلبية نسبية التي حققتها الحكومة المؤقتة فإنها لم تساعد بالظفر بثلاثي أصوات الناجحين، فكيف بتحالف بن بلة وهيئة الأركان العام الذي

ظل بحساب الأصوات بعيد عن تحقيق حتى الأغلبية النسبية، والظاهر أن أجواء الدورة برمتها كانت تسير نحو الانفجار وتحويل الصراع خارج أروقة المجلس لكن طرفا الصراع علق آمال كانت تحمل معها سراب سرعان ما تبدد للناظرين وجعل تحالف بن بله وهيئة الأركان العامة يعتقد في استحالة تحقيق طموحاتهم داخل أروقة المجلس.

كانت نتيجة انسحاب رئيس الحكومة المؤقتة و بعض الوزراء من أشغال دورة طرابلس الأخير إيذانا بانشطار المجلس الوطني للثورة الذي ظل إلى ذلكم الحين يؤدي في دور محوري يحتكم اليه المتخاصمون سواء من الداخل ضد قيادة الثورة بالخارج منذ أوت 1956، أو بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة منذ صيف 1961، دور محوريا لعبه المجلس الوطني طيلة فترة الحرب أهله ليكون حلبة صراع شديد بين العصب المتناحرة والزعماء الطموحين لتبوء مناصب قيادية في هيئات الثورة.

إن هذه الظاهرة هي التي تفسر في جوهرها التعديلات المستمرة التي طالت برلمان الثورة منذ تأسيسه في أوت 1956، حيث كان عدد أعضائه 34 عضوا ثم تضاعف إلى 54 عضوا في أوت 1957، ثم 56 عضوا في دورة ديسمبر 1959 جانفي 1960، لينتهي به المطاف في الدورة المعلقة ماي/جوان 1962، ب 67 عضوا، هذا التضاعف لم تكن تفرضه ظروف الكفاح المسلح ولا الحاجة للكفاءات السياسية بقدر ما فرضته رغبة العصب المتصارعة لتأكيد تموقعها داخل برلمان الثورة، والشاهد في ذلك أن نسبة حضور فئة السياسيين كانت في تقلص مستمر داخل المجلس إلى أن انحصرت في ثلة قليلة في صيف 1962.

لقد استغل أنصار بن بلة انسحاب فريق الحكومة المؤقتة من أشغال الدورة قبل نهايتها استغلال سافرا بحيث قاموا بصياغة محضر تقصير وقعه أربعون مؤتمرا ضد الحكومة المؤقتة المنسحبة من أشغال الدورة دون أن تخطر مكتب المجلس الوطني وقاموا بتزكية المكتب السياسي بتشكيلته التي لم تحقق ثلثي أصوات الناجحين ليلة مغادرة رئيس الحكومة المؤقتة لأشغال الدورة، لتتزلق بذلك الثورة عشية الاستقلال

مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية  
مجلة دورية دولية محكمة  
في حرب شبه أهلية بين رفقاء السلاح لم تنتهي إلا باستقالة الحكومة المؤقتة  
واعترافها بسلطة المكتب السياسي بتاريخ السابع من شهر أوت 1962.

### الهوامش:

- ثبت المختصرات: - م.و.أ. المركز الوطني للأرشفيف - م.و.ث.ج. وثائق المجلس  
الوطني للثورة الجزائرية. - م.و.ث.ج. محاضر المجلس الوطني للثورة الجزائرية.

<sup>1</sup> - م.و.أ. للأرشفيف: م.و.ث.ج. دورة أوت 1961، جلسة  
يوم 24/أوت 1961، مداخلة الرائد سليمان، علبة مصورة: C023

م.و.أ. للأرشفيف: م.و.ث.ج. دورة أوت 1961، جلسة  
<sup>2</sup> يوم 17/أوت 1961، مداخلة كريم بلقاسم، علبة مصورة:

C021

م.و.أ. للأرشفيف: م.و.ث.ج. دورة أوت 1961، جلسة: C021  
<sup>3</sup> يوم 21/أوت 1961، مداخلة محمد بن يحيى علبة مصورة رقم  
-4 م.و.أ. للأرشفيف: م.و.ث.ج. دورة أوت 1961، جلسة يوم 21/أوت 1961،  
تقرير اللجنة الرباعية، علبة مصورة رقم: C024  
5- سبق للمجلس الوطني للثورة الجزائرية في دورة

ديسمبر 1959/جانفي 1960 أن أقر بإعادة تنظيم الولاية السادسة التي ظلت  
تدار شؤونها من طرف قيادة غير معترف بها منذ حادثة اغتيال قائدها الطيب  
الجغلاي في 29 جويلية 1959، لكن المجلس الوطني إذاك لم يعين قيادة جديدة  
للولاية وكذلك الأمر في دورة أوت 1961، مما يوحي بأن مصير الولاية ظل عالق  
إلى ذلكم الحين بين فريقين الحكومة المؤقتة التي كانت تبحث عن قيادة بديلة  
تراهن عليها وهيئة الأركان العامة التي كانت تحضر لبسط نفوذها على ولايات  
الداخل.

- م.و.للأرشيف:و.م.و.ث.ج.دورةأوت1961،جلسة :C021
- <sup>6</sup> -يوم23/أوت1961، مداخلة العقيد علي كافي علبة مصورة رقم
- م.و.للأرشيف:و.م.و.ث.ج.دورةأوت1961،جلسة :C021
- <sup>7</sup> -يوم23/أوت1961، مداخلة عمر أوصديق علبة مصورة رقم
- م.و.للأرشيف:و.م.و.ث.ج.دورةأوت1961،جلسة :C021
- <sup>8</sup> - يوم23/أوت1961، مداخلة العقيد هوارى بومدين علبة مصورة رقم
- م.و.للأرشيف:و.م.و.ث.ج.دورةأوت1961،جلسة -- :C021
- <sup>9</sup> يوم23/أوت1961، مداخلة عمر بوداود علبة مصورة رقم
- م.و.للأرشيف:و.م.و.ث.ج.دورةأوت1961،جلسة :C022
- <sup>10</sup> -يوم24/أوت1961، مداخلة عمر بوداود علبة مصورة رقم
- م.و.للأرشيف:و.م.و.ث.ج.دورةأوت1961،جلسة :C022
- <sup>11</sup> -يوم24/أوت1961، مداخلة محمد بن يحيى علبة مصورة رقم
- م.و.للأرشيف:و.م.و.ث.ج.دورةأوت1961،جلسة :C022
- <sup>12</sup> - يوم24/أوت1961، علبة مصورة رقم
- 13 - م.و.للأرشيف:و.م.و.ث.ج.دورةأوت1961،جلسة
- يوم24/أوت1961، مداخلة العقيدى بومدالدين ،لخضر بن طوبال والسيد بن يوسف ابن خدة علبة مصورة رقم:

## C022

- م.و.للأرشيف:و.م.و.ث.ج.دورةأوت1961،جلسة - :C022
- <sup>14</sup> - يوم24/أوت1961، علبة مصورة رقم
- 15- تشكل هذه الحالة دليل على الاستهتار بالقوانين الداخلية للمجلس
- لأن مسار المناقشات سيثبت أن العدد الذي تم ذكره في المتن ولم يصوت كان خارج أشغال الدورة بدليل أنه ظل خارج الأشغال الى تاريخ
- 1961/08/26 حيث تم التصويت على تقرير اللجنة الخماسية كما سنبين

لاحقاً. أنظر: - م.و.و. للأرشيف: م.و.و.ث.ج. دورة أوت 1961، جلسة  
يوم 26/أوت 1961، علبة مصورة رقم: C024

- م.و.و. للأرشيف: م.و.و.ث.ج. دورة أوت 1961، جلسة: C022:  
يوم 24/أوت 1961، علبة مصورة رقم

17- عين السيد أحمد فرنسيس رئيس لهذه اللجنة، أنظر:

م.و.و. للأرشيف: م.و.و.ث.ج. دورة أوت 1961، جلسة: C022:  
يوم 24/أوت 1961، علبة مصورة رقم

-- م.و.و. للأرشيف: م.و.و.ث.ج. دورة أوت 1961، جلسة: C022:  
يوم 24/أوت 1961، مداخلة أحمد فرنسيس، علبة مصورة رقم

19- م.و.و. للأرشيف: م.و.و.ث.ج. دورة أوت 1961، جلسة

يوم 24/أوت 1961، مداخلة السيد بن يوسف ابن خدة علبة مصورة رقم

C022

20 - م.و.و. للأرشيف: م.و.و.ث.ج. دورة أوت 1961، جلسة

يوم 26/أوت 1961، مداخلة العقيد كريمة وبن طوبال علبة مصورة رقم C024

- م.و.و. للأرشيف: م.و.و.ث.ج. دورة أوت 1961، جلسة: C024:  
يوم 27/أوت 1961، علبة مصورة رقم

22- م.و.و. للأرشيف: م.و.و.ث.ج. دورة أوت 1961، جلسة

يوم 26/أوت 1961، مداخلة رئيس الجلسة عمر بوداود علبة مصورة رقم:

C024

- م.و.و. للأرشيف: م.و.و.ث.ج. دورة أوت 1961، جلسة: C022:  
يوم 25/أوت 1961، علبة مصورة رقم

- م.و.و. للأرشيف: م.و.و.ث.ج. دورة أوت 1961، جلسة: C024:  
يوم 27/أوت 1961، علبة مصورة رقم

25 Mohammed harbi: Le F.L.N; OPCIT; P:281

—استفسر العقيد هوارى بومدين عن طبيعة التعليم التي وجهتها الحكومة المؤقتة<sup>26</sup> إلى الولايات والتي دعت فيها إلى ضرورة

تقلد الدعم للجنة المؤقتة، استفسر عن طبيعة هذا الدعم بطريقة أثارت الشبهة لدى فريق الحكومة المؤقتة، فكان رد محمد يزيد حازما حينما أكد أن الدعم اقتصر على عناصر جبهة التحرير في اللجنة المؤقتة وليس كل عناصرها. أنظر:

م.و. للأرشيف: م.و.م.و.ث.ج. دورة 27/ماي/05/جوان 1962، جلسة يوم 31/ماي 1962، مداخلة بومدين، ومحمد يزيد علبة رقم 12-ملف 04

م.و. للأرشيف: م.و.م.و.ث.ج. دورة 27/ماي/05/جوان 1962، جلسة -<sup>27</sup> يوم 31/ماي 1962، مداخلة منجلي، سليمان، بومدين علبة رقم 12-ملف 04

م.و. للأرشيف: م.و.م.و.ث.ج. دورة 27/ماي/05/جوان 1962، جلسة<sup>28</sup> يوم 31/ماي 1962، مداخلة محمد يزيد علبة

<sup>29</sup> -م.و. للأرشيف: م.و.م.و.ث.ج. دورة 27/ماي/05/جوان 1962، جلسة يوم 31/ماي 1962، مداخلة أحمد بن بلة وعبد الحميد مهري علبة رقم 12-ملف 04

رقم 12-ملف 04

م.و. للأرشيف: م.و.م.و.ث.ج. دورة 27/ماي/05/جوان 1962، جلسة<sup>30</sup> - يوم 31/ماي 1962، مداخلة محمد يزيد علبة

رقم 12-ملف 04

م.و. للأرشيف: م.و.م.و.ث.ج. دورة 27/ماي/05/جوان 1962، جلسة<sup>31</sup> يوم 31/ماي 1962، مداخلة محمد بوضياف علبة

رقم 12-ملف 04

م.و. للأرشيف: م.و.م.و.ث.ج. دورة 27/ماي/05/جوان 1962، جلسة<sup>32</sup> - يوم 31/ماي 1962، مداخلة كريم بلقاسم علبة

<sup>33</sup> - لقد اعتبر الطاهر زيري قائد الولاية الأولى تمثيل الولايات في المكتب السياسي أمر لا مناص منه لأجل تسهيل مهمة المكتب بالداخل بما أنه كان مقرر أن يقوم بإجراء معاناة للوضع الداخلي وهو الأمر الذي لن يتم إلا بمساعدة الولايات، كما اعتبر تمثيل المنظمات الجماهيرية غير ذا أهمية بما أنها منضوية في الولايات. أنظر:

م.و. للأرشيف: م.و. م.و. ث. ج. دورة 27/ماي/05/جوان 1962، جلسة يوم 03/جوان 1962، مداخلة العقيد طاهر زيري علبة رقم 13-ملف 03

<sup>34</sup> - اعتبر محمد خيضر مقترح آيت أحمد الخاص بتوسيع العضوية في المكتب السياسي للمنظمات الجماهيرية عائقا إضافيا سيعزز من شلل المؤسسات كما اعتبر بن بلة الأمر سابقة خطيرة قد تفتح الأبواب في المستقبل لجميع التنظيمات لكي تطالب بحق التمثيل في الهيئات العليا، آيت أحمد من جهته أكد أن الأمر لن يغدو سابقة خطيرة بقدر ما يؤسس لنظام ديمقراطي. أنظر:

م.و. للأرشيف: م.و. م.و. ث. ج. دورة 27/ماي/05/جوان 1962، جلسة، يوم 31/ماي 1962، مداخلة آيت أحمد، محمد خيضر وبن بلة، علبة رقم 12-ملف 04

<sup>35</sup> - م.و. للأرشيف: م.و. م.و. ث. ج. دورة 27/ماي/05/جوان 1962، جلسة يوم 31/ماي 1962، مداخلة قاضي بوبكر عن الولاية الخامسة علبة رقم 12-ملف 04

- رقم 12-ملف 04

م.و. للأرشيف: م.و. م.و. ث. ج. دورة 27/ماي/05/جوان 1962، جلسة يوم 31/ماي 1962، مداخلة الرائد قايد أحمد علبة <sup>36</sup>

يبدو أن المواجهة والسجال بين تحالف بن بلة وهيئة الأركان العامة أخذ خلال المناقشات التي خصصت لاستحداث المكتب السياسي أخذت طابعا رقم 13-ملف 04

م.و. للأرشيف: م.و.م.و.ث.ج. دورة 27/ماي/05/جوان 1962، جلسة  
<sup>37</sup> - يوم 05/جوان 1962، مداخلة محمد بن يحيى علبة  
<sup>38</sup> - م.و. للأرشيف: م.و.م.و.ث.ج. دورة 27/ماي/05/جوان 1962، جلسة  
 يوم 05/جوان 1962، مداخلات محمد خيضر، محمد يزيد، كريم بلقاسم علبة  
 رقم 13-ملف 04

- رقم 13-ملف 04  
 م.و. للأرشيف: م.و.م.و.ث.ج. دورة 27/ماي/05/جوان 1962، جلسة  
<sup>39</sup> يوم 05/جوان 1962، مداخلة بن طوبال وكريم بلقاسم علبة  
 رقم 13-ملف 04  
 م.و. للأرشيف: م.و.م.و.ث.ج. دورة 27/ماي/05/جوان 1962، جلسة  
<sup>40</sup> - يوم 05/جوان 1962، مداخلة الرائد علي منجلي علبة  
 - ضمت القائمة علاوة على الزعماء الخمس، العقيد محمدي سعيد والرائد حاج  
<sup>41</sup> بن علا  
 - لقد استعمل العقيد هوارى بومد الدين مصطلح الأغلبية حينما طالب  
<sup>42</sup> بالكشف عن القائمة التي حظيت التي كانت أوفر حظا لكنها  
 لم تتحصل على ثلثي الناخبين مما يوحي أن تحالف بن بلة هيئة الأركان كان يرى  
 في نفسه قد كسب المعركة سلفا. أنظر:

م.و. للأرشيف: م.و.م.و.ث.ج. دورة 27/ماي/05/جوان 1962، جلسة  
 يوم 05/جوان 1962، مداخلة العقيد هوارى بومدين علبة رقم 13-ملف 04

- رقم 13-ملف 04  
 م.و. للأرشيف: م.و.م.و.ث.ج. دورة 27/ماي/05/جوان 1962، جلسة  
<sup>43</sup> يوم 05/جوان 1962، مداخلة محمد بن يحيى علبة

## رقم 13-ملف 04

م.و. للأرشيف: م.و.م.و.ث.ج. دورة 27/ماي/05/جوان 1962، جلسة

<sup>44</sup> - يوم 05/جوان 1962، مداخلة العقيد طاهر زيري علة

## - رقم 13-ملف 04

م.و. للأرشيف: م.و.م.و.ث.ج. دورة 27/ماي/05/جوان 1962، جلسة

<sup>45</sup> يوم 05/جوان 1962، مداخلة بن يوسف بن خدة علة

-- <sup>46</sup> - م.و. للأرشيف: م.و.م.و.ث.ج. دورة 27/ماي/05/جوان 1962، جلسة

يوم 05/جوان 1962، مداخلة العقيد زيري وبن طوبال علة رقم 13-

## ملف 04

<sup>47</sup> - تلکم آخر كلمة سجلتها محاضر المجلس الوطني في دورته غير المكتملة في

ليلة السادس من شهر جوان 1962، لينتهي المسار الطويل الذي قطعه برلمان

الثورة دون أن يستصدر توصيات أو لوائح بل الأدهى أنها لم ترفع رسميا جلساتها

وتعلن اختتامها. أنظر:

م.و. للأرشيف: م.و.م.و.ث.ج. دورة 27/ماي/05/جوان 1962، جلسة

يوم 05/جوان 1962، مداخلة رئيس الحكومة بن يوسف بن خدة علة رقم

## 13-ملف 04

<sup>48</sup> - يذكر علي هارون أن بن بلة جاء إلى غرفته بفندق المهير حيث كان

مخصص الإقامة لأعضاء المجلس الوطني في أثناء الاستشارات التي كانت تقوم بها

لجنة سبر الآراء وعرض عليه تشكيلة المكتب السياسي التي تضم فضلا عن

الزعماء الخمس حاج بن علا ومحمدي سعيد وهي القائمة التي كانت في نظر بن

بلة مؤهلة لتحظى بقبول ثلثي الأصوات، وتضع مصلحة الثورة فوق كل شيء،

لكن هارون يروي أنه اعتبر الأمر غير مقبول لأنه أكد لبن بلة ضرورة إضافة

الباءات الثلاث بالنظر إلى مسيرة ثورية وقيادة بارزين خلال سنوات الثورة، لكن

بن بلة لم يكن مستعد لذلك بل اقترح إضافة عضو أو عضوين من فيدرالية جبهة

التحرير الوطني بفرنسا على إضافة الباءات الثلاث، ويبدو أن بن بلة كان يريد

---

احتواء الفيدرالية التي في نظره ظلت تحت الوصاية المباشرة لبوضياف غريمه كما اعتبر مشروع برنامج طرابلس الذي حضرته الفيدرالية هو من وحي بوضياف. أنظر: علي هارون: خيبة الانطلاق، مرجع سابق: ص: 28- 29